

Distr.: General  
30 October 2019  
Arabic  
Original: English



## الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى

### تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى وهو يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي التقرير، يتناول الأمين العام أثر دورات العنف على الأطفال في البلد، حيث يسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة بحق الأطفال، ويعرض معلومات عن الجناة، حيثما كانت متاحة. ويُستعرض أيضاً التقدم الذي أحرزته الأطراف في النزاع فيما يتعلق بالحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتصلة بحماية الأطفال. ويقدم الأمين العام سلسلة من التوصيات الرامية إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، هو تقريري الرابع عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي التقرير، أصف أنماط الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الأطفال منذ صدور تقريرتي السابق (S/2016/133) واستعرض التحديات والتقدم المحرز فيما يتعلق بمعالجة مسألة حماية الأطفال منذ اعتماد استنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2016/3). وحيثما أمكن، حددت الأطراف في النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي مرفقي تقريرتي السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/73/907-S/2019/509)، أُدرجت أسماء ائتلاف سيليكسا السابق والجماعات المسلحة المرتبطة به، بما فيها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (الحركة الوطنية)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام)، والمليشيات المحلية المعروفة باسم "أنتي بالاك"، وجيش الرب للمقاومة، في القوائم بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل والتشويه، والاعتصاب والعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت أسماء ائتلاف سيليكسا السابق والجماعات المسلحة المرتبطة به في القوائم بسبب شن اعتداءات على المدارس والمستشفيات، وأدرج اسم جيش الرب للمقاومة بسبب قيامه بأعمال خطف. وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة)، بتوثيق المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق منها. وقد ارتكبت الجماعات المسلحة معظم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتُسببت حالات قليلة إلى القوات الحكومية. وتعرقل رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها بسبب القيود الأمنية واللوجستية التي حدت من إمكانية الوصول المادي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما كان الضحايا والشهود يُمنعون من التماس المساعدة أو الإبلاغ عن الحوادث نتيجةً لانعدام الأمن والخوف النابع من الوجود المستمر للجنة داخل المجتمعات المحلية. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في التقرير لا تُعبّر إلا جزئياً عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

٢ - في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نهاية عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، استلم رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستان أرشانج تواديرا السلطة من الحكومة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠١٦، وهو ما يمثل حقبة سياسية جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الحالة الأمنية ظلت هشة، وبخاصةً خارج بانغي. وفي شرق البلد وجنوب شرقه، أدى تكثيف جيش الرب للمقاومة لأنشطته وقيامه بعدد كبير من عمليات الاختطاف في مطلع عام ٢٠١٦ إلى تشريد السكان. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، ظهرت ثغرة أمنية نتيجةً لانتهاك ولاية فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى التي كانت تتمثل في محاربة جيش الرب للمقاومة.

٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أدى الانقسام الذي وقع بين العناصر العربية والفولانية في الاتحاد من أجل السلام ورفض الاتحاد الانضمام إلى ائتلاف سيليكسا السابق الذي أعيد تنظيمه تحت قيادة الجبهة

الشعبية، إلى حدوث مواجهة بين الجماعتين. واتخذت الجبهة الشعبية موقفاً متشدداً تجاه الحكومة، وسعت إلى إعادة توحيد جميع جماعات ائتلاف سيليكسا السابق تحت تسلسل قيادي واحد. وعارض الاتحاد توحيد ائتلاف سيليكسا السابق في كيان واحد، وتوسع في اتجاه الشرق. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٦، نشب نزاع بين الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية (والذي يضم الجبهة الشعبية، والحركة الوطنية، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (التجمع الوطني) وميليشيات أنتي بالاكسا) والاتحاد. وقامت قوات الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية باستهداف المناطق الغنية بالموارد التي كان الاتحاد يسيطر عليها من البداية، مما أدى إلى مواجهات خطيرة تعرض خلالها الأطفال لانتهاكات جسيمة.

٤ - وأسفر العنف المقترن بالحركة الموسمية للرعاة الفولانيين ووجود جماعات مسلحة تدعى حمايتهم عن تعرض المدنيين لانتهاكات لحقوق الإنسان في الأجزاء الوسطى والغربية من البلد خلال عام ٢٠١٦. وغالبا ما كان بعض رعاة الماشية الفولانيين مدججين بالسلاح ويدخلون في اشتباكات عنيفة مع المجتمعات المحلية المشتغلة بالزراعة. وكان القتال يحصل عادةً بين ميليشيات أنتي بالاكسا والجبهة الشعبية على امتداد ممرات الترحال الرعوي في مقاطعة أوهام. وأدى القتال بين ميليشيات أنتي بالاكسا وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار إلى إغلاق المدارس والتشرد في أجزاء من مقاطعة أوهام - بيندي. وفي الوقت نفسه، أسفر التوسع الجغرافي للحركة الوطنية عن تحول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى أهداف للهجمات وعن انسحابهم من باتانغافو وبوكارانغا بشكل مؤقت.

٥ - وشهد عام ٢٠١٧ تشكيل حكومة جديدة في أيلول/سبتمبر، تضم وزارة جديدة مخصصة لشؤون المرأة والأسرة والطفل. وحصل ممثلو الجبهة الشعبية وميليشيات أنتي بالاكسا على حقائب وزارية. وغالبا ما كانت النزاعات، بخاصة في الشرق، تُصوّر من قبل الجماعات المسلحة وبعض الزعماء السياسيين على أنها نزاعات ناجمة عن خلافات دينية وعرقية، مما تسبب في وقوع جرائم كراهية وهجمات تستهدف المجتمعات المحلية وحالات تشرد جماعي. وتساعدت حدة النزاع بين الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام. وفي أوائل عام ٢٠١٧، بدأت جماعات الدفاع عن النفس المحلية في مقاطعتي هوت - كوتو ومبومو في تنظيم نفسها والتحول إلى ميليشيات مسلحة مرتبطة بميليشيات أنتي بالاكسا عاقدة العزم على تخلص البلد من الفولانيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بالاتحاد. وامتدت الاشتباكات بين الفولانيين المسلحين والاتحاد، من جهة، وميليشيات أنتي بالاكسا، من جهة أخرى، إلى مقاطعة هو - مبومو. وكثيرا ما كانت الجماعات المسلحة تستهدف مواقع المشردين داخليا المقامة بالقرب من المستشفيات والمؤسسات الدينية.

٦ - وفي الأجزاء الوسطى والغربية من البلد، اندلعت أعمال عنف تغذيها سرقة الماشية بين الحركة الوطنية وجماعة الثورة والعدالة وميليشيات أنتي بالاكسا، أثرت على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نشأت جماعة مسلحة جديدة من الفولانيين تدعى سيريريفي في المناطق الغربية من مقاطعتي نانا - مامبيري ومامبيري - كادبي أفيد بأنها تهدف إلى حماية الفولانيين وماشيتهم. غير أنها هاجمت المجتمعات المحلية واندججت في نهاية المطاف في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٧ - وخلال عام ٢٠١٧، أقامت الحركة الوطنية تحالفاً مع جماعة الثورة والعدالة وتوسعت بقوة غربا في اتجاه الحدود الكاميرونية والتشادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، انشق ريموند بيلانغا، المعروف أيضا باسم

”الجنرال“ أحمد باهار، عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وأنشأ الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى التي أفيد بأن هدفها حماية المجتمعات المحلية من الجماعات المسلحة الأخرى. وزادت حدة النزاع حول باوا وبوكارانغا، مما أسفر عن تشرد السكان على نطاق واسع.

٨ - وعلى مدار عام ٢٠١٨، استمرت الجماعات المسلحة في شن هجمات متفرقة على المدنيين، تركز معظمها في الوسط والشرق. واستمرت أيضا الاشتباكات بين ميليشيات أنتي بالাকা والجبهة الشعبية، وكذلك بين ميليشيات أنتي بالাকা والاتحاد من أجل السلام، مما أسفر عن وقوع إصابات بين الأطفال وحالات تشرد. وجرى التفاوض على اتفاقات محلية لوقف الأعمال العدائية بدعم من البعثة المتكاملة في مختلف أنحاء البلد. وعلى سبيل المثال، أدى التوقيع على اتفاق بانغاسو في ٩ نيسان/أبريل إلى زيادة حرية تنقل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والسكان المحليين وتفكيك نقاط تفتيش. ولاحظت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ حدوث انخفاض كبير في الانتهاكات الجسيمة التي أُبلغ بتعرض الأطفال لها في المنطقة بالمقارنة بعام ٢٠١٧. غير أنه في أماكن أخرى مثل باتانغافو وإيبي، لم تسفر اتفاقات السلام المحلية الموقعة إلا عن تحسن مؤقت في الحالة الأمنية، وانهارت بعد ذلك بسبب الهجمات الواسعة النطاق التي شنتها الجماعات المسلحة على المدنيين، وبخاصة على المشردين داخليا. وظلت الهجمات الانتقامية بين ميليشيات أنتي بالাকা والاتحاد من أجل السلام تمثل نمطا شائعا ترتبت عليه آثار جسيمة بالنسبة إلى حماية الأطفال.

٩ - وشهد عام ٢٠١٨ أيضا تصاعدا مؤقتا للعنف في بانغي. وفي ٨ نيسان/أبريل، أطلقت البعثة المتكاملة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي الوطنية (التي تضم قوات الشرطة والدرك الوطنية) عملية سوكونا من أجل القبض على القادة الرئيسيين للعصابات الإجرامية في الدائرة الثالثة في بانغي. وتسببت الشائعات المحيطة بالعملية والتحريض على الكراهية في نشوب عنف بين المجتمعات المحلية المسيحية والمسلمة، تضرر منها ١٦ طفلا. وامتد التوتر الذي ساد في أعقاب عملية سوكونا إلى مقاطعتي نانا - غريبيزي وبامينغي - بانغوران.

١٠ - وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، وبعد التصاعد الحاد في أعمال العنف التي نفذتها هذه الجماعة في عام ٢٠١٦، انخفضت أنشطته خلال ما تبقى من الفترة قيد الاستعراض. ويمكن أن يكون هذا الانخفاض قد حدث نتيجةً للعمليات التي نفذتها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي قبل رحيلها، أو القبض على القادة الرئيسيين لجيش الرب للمقاومة، أو وجود جماعات مسلحة أخرى استفادت من الفراغ الناجم عن رحيل فرقة العمل.

١١ - وفي تطور هام، ونتيجةً للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وقّعت الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وأنشأ هذا الاتفاق الذي يحظر، ضمن جملة أمور، ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، نظاما للرصد والتحقق برئاسة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الجهات الضامنة للاتفاق والميسرة له<sup>(١)</sup>. وعلى النقيض من الاتفاقات السابقة، فإن وجود البعثة المتكاملة يسمح بتوفير المزيد من الدعم

(١) الجهات الضامنة تشمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجهات الميسرة تشمل أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو والبعثة المتكاملة.

لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال المعاقبة على الانتهاكات<sup>(٢)</sup>. وفي وقت لاحق، سُكّلت حكومة جديدة في ٢٢ آذار/مارس حُصص فيها ١٣ منصبا وزاريا لتسع جماعات مسلحة. وعُيّن ممثلو الجماعات المسلحة أيضا في وظائف في رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء. وصدر مرسوم في ٢٤ آذار/مارس يقضي بتعيين أشخاص منهم علي داراسا (الاتحاد من أجل السلام)، وبي سيدي سليمان (المعروف أيضا باسم صديقي) (حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار) ومحمد الكتيم (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى) مستشارين عسكريين لرئيس الوزراء ليتولوا مسؤولية الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، وهي الوحدات الأمنية المؤقتة الجديدة التي أنشئت بموجب الاتفاق والتي ستجمع المقاتلين السابقين وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية.

١٢ - وعلى الرغم من اتخاذ خطوات مشجعة في عملية التنفيذ، واصلت الجماعات المسلحة عموما نشاطها غير القانوني الذي ينتهك الاتفاقية، ووردت تقارير عن تعرض العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية لحوادث قتل وعنف جنسي واعتداءات. وتعرّض رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى للانتقادات لأنه ضم إلى حكومته قادة جماعات مسلحة متهمه بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كجزء من اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، أدى غياب سلطة الدولة خارج بانغي إلى تهيئة بيئة أفضت إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وعلى الرغم من أن البعثة المتكاملة والجهات الشريكة لها دعمت إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، فإن موظفي الخدمة المدنية الذين استأنفوا مهامهم لم يفعلوا ذلك إلا بصورة مؤقتة في أغلب الأحيان، بسبب غياب الأمن وانعدام البنية التحتية. وحال ذلك بدوره دون تشغيل المدارس وغير ذلك من الخدمات الأساسية بشكل كامل.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن المحاكم الجنائية كانت، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، قد بدأت العمل في بوار وبانغي، كانت المحكمة الجنائية في بامباري تعمل تبعاً للدعاوى المعروضة عليها. ولم يخضع للمساءلة سوى عدد قليل من الجناة على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وظل الإفلات من العقاب سائداً.

١٤ - وواصلت الأمم المتحدة العمل مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، للتأكد من أن الاتفاق سيؤدي إلى تغيير تحوي على المستوى المحلي. وفي الماضي، أعاق عدم التوصل إلى اتفاق سياسي تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، المتفق عليه بين الحكومة والجماعات المسلحة في عام ٢٠١٥، مما عرقل الإفراج غير المشروط عن جميع الأطفال الملحقين بتلك الجماعات. ويوفر الاتفاق أداة قوية لتعزيز هذه العمليات.

### ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٥ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد ١٣٦٤ طفلاً (٦٥٠ فتاة و ٧١٤ فتى)، و ١٣٨ اعتداء شُن على المدارس والمستشفيات، و ٣٤٢ حادثة من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في جميع أنحاء البلد.

(٢) يشير ذلك إلى الدور الإنفاذي المسند إلى البعثة باعتبارها جهة ميسرة للاتفاق. فوفقاً للمادة ٣٥ من الاتفاق، تلتزم الجهات الضامنة والميسرة بتطبيق "تدابير عقابية" في حال قيام الأطراف الموقعة بانتهاك الاتفاق.

١٦ - وبالمقارنة مع الإحصاءات الواردة في تقريره السابق (S/2016/133) الذي يغطي فترة خمس سنوات، سُجل انخفاض في عدد جرائم قتل وتشويه الأطفال، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، والاعتداءات على المدارس. ومع ذلك، فقد زاد عدد الاعتداءات على المستشفيات بنسبة الضعفين تقريباً، وزادت عمليات الاختطاف بنسبة تفوق ٧ في المائة. وزادت أيضاً حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية بنسبة ٢٠ في المائة، وبلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم من أبرز الانتهاكات التي بلغت أيضاً ذروتها في عام ٢٠١٧.

## ألف - التجنيد والاستخدام

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من أن ٧٣ طفلاً (١٤٤ فتاة و ٣٢٩ فتى)، لا تتجاوز أعمار بعضهم ست سنوات، قد تم تجنيدهم واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة. وكان الجناء الرئيسيون هم فصائل ائتلاف سيليكسا السابق، التي جندت واستخدمت ٢٩٩ طفلاً (٩٠ فتاة و ٢٠٩ فتيان)، أي ٦٣ في المائة من مجموع عدد الحالات. وتوزع الأطفال بشكل محدد على فصائل ائتلاف سيليكسا السابق وهي الاتحاد من أجل السلام (١٠٥ فتيان)؛ والجبهة الشعبية (٣٣ فتاة و ٥١ فتى)؛ والحركة الوطنية (٢٧ فتاة و ٢٨ فتى)؛ والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (١٦ فتاة و ٧ فتيان)؛ وائتلاف سيليكسا السابق المتجدد (١٢ فتاة و ٤ فتيان)؛ والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (فتاتان و ١٢ فتى)؛ والتجمع الوطني (فتيان اثنان). وعُزيت الحالات المتبقية (١٧٤ حالة) إلى جيش الرب للمقاومة (٣٢ فتاة و ٤٤ فتى)؛ وميليشيات أنتي بالاكا (١٠ فتيات و ٦٣ فتى)؛ والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى (الجبهة الديمقراطية) (١١ فتاة و ٤ فتيان)؛ وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (فتاة واحدة و ٥ فتيان)؛ وجماعات PK-5 (٣ فتيان)؛ وفصيل الثورة والعدالة (فتى واحد). وبالإضافة إلى استخدامهم كمقاتلين، استُخدم الأطفال أيضاً كحمالين ومخبرين وطهاة. واستُخدمت معظم الفتيات أيضاً لأغراض جنسية.

١٨ - وزاد عدد الأطفال المجندين في عام ٢٠١٦ (٧٤ طفلاً) مقارنة بعام ٢٠١٥ (٤٠ طفلاً) بنسبة الضعفين تقريباً بسبب زيادة حادة في أنشطة جيش الرب للمقاومة في شرق وجنوب شرق البلد (مقاطعات هوت - كوتو، وباس - كوتو، وهو - مومو، ومبومو). وفي عام ٢٠١٧، بلغ تجنيد الأطفال ذروته بشكلٍ مخيف، وكان ائتلاف سيليكسا السابق الجاني الرئيسي إذ كان مسؤولاً عن تجنيد ٢٤٣ طفلاً من الأطفال المجندين الـ ٢٩٩. وبلغ العنف أقصاه في أعقاب الانقسام وما تلاه من نزاع بين الاتحاد من أجل السلام والائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من أجل السيطرة على مواقع التعدين الرئيسية في مقاطعتي أواكا وهوت - كوتو، من جهة، والاشتباكات بين ميليشيات أنتي بالاكا والاتحاد من أجل السلام في مقاطعة مومو، من جهة أخرى. وفي هذا السياق، شنت الجماعات المسلحة حملات تجنيد لتعزيز صفوفها، بما في ذلك من خلال استهداف الأطفال. ونتيجة لذلك، تم التحقق من أن معظم الأطفال كانوا ملحقين بالجماعات المسلحة في مقاطعتي أواكا وهوت - كوتو، وهما من معاقل ائتلاف سيليكسا السابق.

١٩ - وفي عام ٢٠١٨، تم توثيق انخفاض كبير في عدد الأطفال الذين جرى التحقق من أنهم جُنِدوا واستُخدموا (٧٥ طفلاً)، معظمهم على يد ميليشيات أنتي بالاكا (٣٤ طفلاً) وفصائل ائتلاف سيليكسا

السابق (٢٧ طفلاً). ويمكن أن يعزى جزئياً هذا الاتجاه الهبوطي إلى الجهود المبذولة لتعزيز السلام في الميدان، إذ دعمت البعثة التفاوض بشأن اتفاقات السلام المحلية ووضعها، مما أسفر عن إيجاد حيز إنساني أكبر وانخفاض كبير في أعمال العنف. ومع ذلك، فقد كانت مقاطعة مبومو، حيث أنشأت ميليشيات أنتي بالاكا معقلاً لها وجندت الأطفال واستخدمتهم من داخل المجتمع المحلي، المنطقة الأكثر تضرراً. وتلقت فرقة العمل القطرية شهادات أدلى بها أطفال يزعمون أن قادة ميليشيات أنتي بالاكا كانوا يستخدمون ما يسمى بـ "التطعيم" (ندوب رمزية للحماية من الرصاص) لجذب الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في مقاطعتي باس - كوتو ومبومو. وفي مقاطعة هوت - كوتو، شاهدت البعثة ٢٠ طفلاً ملحقين بميليشيات أنتي بالاكا في ست نقاط للتفتيش على طول محاور بيندي وكالانغا وغباما وبالينغيري وأواغا وماكيللي. وكان جميع الأطفال عليهم "ندوب" وكانوا يحملون أسلحة محلية الصنع ويضعون عليهم تعويذات.

٢٠ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، تم التحقق من أن ما مجموعه ٢٥ طفلاً (٣ فتيات و ٢٢ فتى) قد جُندوا واستخدموا من جانب الجماعات المسلحة. ومع ذلك، يُعتقد أن الأرقام المبلغ عنها هي أقل من الواقع، إذ أن فرقة العمل القطرية تلقت تقارير موثوقة بما عن تجنيد جماعي مزعوم للأطفال استمر إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢١ - وجندت معظم الجماعات المسلحة الأطفال من مجتمعاتهم المحلية بإطلاق وعود زائفة بالإدماج في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أو بخطفهم. وشكلت الرغبة في الانتقام والحاجة إلى الأمن، وكذلك عدم الحصول على التعليم، عوامل أخرى جذبت الأطفال للانضمام إلى الجماعات المسلحة. وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، قامت الجماعة بالتجنيد بشكل رئيسي بخطف الأطفال خلال هجمات ضد مجتمعاتهم المحلية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من الصعب توفير الحماية لفتى يبلغ من العمر ١٦ عاماً، كان قد فر من إحدى جماعات PK-5. فقد تعرض الطفل للتعذيب والتهديد بالقتل لأنه شهد جرائم خطيرة. وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية، وضعت السلطات الفتى في إطار تدابير حماية خاصة على مدى تسعة أشهر قبل نقله إلى خارج البلد.

### احتجاز الأطفال بزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت السلطات الوطنية واحتجزت ١٦ طفلاً (فتاتان و ١٤ فتى)، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاماً، بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة التالية: ميليشيات أنتي بالاكا (فتاة واحدة و ٥ فتيان)؛ والاتحاد من أجل السلام (٤ فتيان)؛ وجيش الرب للمقاومة (فتاة واحدة و ٣ فتيان)؛ وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (فتى واحد)؛ والجبهة الشعبية (فتى واحد). وقد احتجزوا لفترات تتراوح بين ثلاثة أسابيع وستين. واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُطلق سراح ١٤ طفلاً وسُلموا إلى جهات شريكة معنية بحماية الأطفال من أجل إعادة إدماجهم. وحتى إعداد هذا التقرير، كانت لا تزال قضيتا فتيين اعتُقلا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لارتباطهما بالاتحاد من أجل السلام عالقتين أمام المحاكم الجنائية للأحداث.

٢٤ - وقامت البعثة، بالنيابة عن فرقة العمل القطرية، بالدعوة من أجل إطلاق سراح الأطفال المحتجزين ولوضع بدائل للاحتجاز عن طريق استيعابهم في أسر مضيضة. وقدم شركاء اليونيسف خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والغذاء للأطفال أثناء فترة احتجازهم.

## باء - القتل والتشويه

٢٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تحققت فرقة العمل القطرية من أن ٣٢٤ طفلاً قد قُتلوا (١٨٧: ٧٠ فتاة و ١١٧ فتى)، وتعرضوا للتشويه (١٣٧: ٤٢ فتاة و ٩٥ فتى)، بعضهم لا يتجاوز عمره أربعة أشهر. ويمثل ذلك انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع تقريره السابق (٩٢٢ إصابة في صفوف الأطفال). وعلى الرغم من أن تقريره السابق يشمل فترة أطول، فإن الانخفاض الإجمالي يظل جديراً بالملاحظة.

٢٦ - ومع ذلك، زادت إصابات الأطفال تدريجياً من ٦٦ في عام ٢٠١٦، إلى ١٠٤ في عام ٢٠١٧، و ١١٤ في عام ٢٠١٨. وتعرض ٤٠ طفلاً، بعضهم لا يتجاوز عمره ستة أشهر، للقتل أو التشويه في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وعُزيت غالبية هذه الإصابات إلى فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (١٤٨): ٤٦ في المائة من المجموع. وعلى وجه التحديد، توزعت هذه الإصابات بحسب الفصائل كالتالي: الاتحاد من أجل السلام (٨١)، والجبهة الشعبية (٢٠)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (١٥)، والحركة الوطنية (١٠)، وعناصر مجهولة الهوية تابعة لائتلاف سيليكسا السابق (١٣)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٥)، والتجمع الوطني (٣)، والجبهة الشعبية/الاتحاد من أجل السلام (١). أما النسبة المتبقية من الإصابات بين الأطفال (١٧٦)، فقد عُزيت إلى ميليشيات أنتي بالاكا (٦٦)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (١٥)، وجماعات PK-5 (١٠)، وجيش الرب للمقاومة (٣)، وفصيل الثورة والعدالة (١)، والجبهة الديمقراطية (١)، وقوات الأمن الوطنية (١)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (٧١). وسُجلت أيضاً إصابات ناجمة عن ذخائر غير منفجرة تسببت في مقتل ٥ أطفال وجرح ٣ آخرين.

٢٧ - وقُتل معظم الأطفال وشُوهوا جراء حالات إطلاق النار والحريق العمد والجروح من السواطير والطنن، أثناء الهجمات التي شُنت على مجتمعاتهم المحلية بسبب هويتهم العرقية و/أو الدينية. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استخدمت ميليشيات مرتبطة بأنتي بالاكا السواطير في قتل ١٢ طفلاً من أسرتين في قبيلة فولاني خارج زيمبو (مقاطعة هوت - مبومو). وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فتح ثلاثة مقاتلين مسلحين من الاتحاد من أجل السلام النار على مخيم للنازحين في إيني (مقاطعة أواكا) فقتلوا فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً وألحقوا إصابة خطيرة بفتى آخر يبلغ من العمر ١٧ عاماً.

٢٨ - وتضرر الأطفال أيضاً أثناء الهجمات الانتقامية التي تشنها الجماعات المسلحة على بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في كاغا باندورو، أسفرت هذه الهجمات بين فصائل ائتلاف سيليكسا السابق وميليشيات أنتي بالاكا عن مقتل ٦ أطفال، وشن هجوم على عيادة، ومقتل اثنين من المدرسين وأحد العاملين في القطاع الطبي. وفي عام ٢٠١٧، في مقاطعة أواكا، ورغم اتفاق إيني الذي تأسس بموجبه تحالف جديد بين جماعات مسلحة مختلفة، قُتل ١٥ شخصاً بينهم طفلان عندما هاجمت قوات تابعة لكل من الاتحاد من أجل السلام/الحركة الوطنية والجبهة الشعبية مستشفى كانت تختبئ فيه عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا.

٢٩ - وتضررت مقاطعات أواكا ونانا - غريبيزي ومبومو وهوت - مبومو بشكل خاص بسبب المواجهات العنيفة بين التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام حول بامباري، وكذلك بين الجبهة الشعبية وميليشيات أنتي بالاكا في مقاطعة نانا - غريبيزي، وأيضاً بسبب أنشطة أنتي بالاكا في مقاطعة مبومو.



## جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٠ - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع ٢٩١ طفلاً، بينهم فتيان، ضحايا اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وهو ما يشكل انخفاضاً كبيراً مقارنة بتقريبي السابق (٥١٣ حالة)، رغم أنه يُعتقد أن المستوى المبلغ عنه من العنف الجنسي الذي يتعرض له الأطفال هو أقل من مستواه الفعلي. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدم الإبلاغ عن العنف الجنسي خوفاً من الوصم والنبذ؛ وعدم قدرة الضحايا على الوصول إلى الخدمات الشاملة، أو عدم وجود البرامج الخاصة بضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي في العديد من المناطق، وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب بحيث يواصل الجناة العيش في المجتمع المحلي؛ وانعدام الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة؛ والقيود اللوجستية وقيود الوصول المفروضة على فرقة العمل القطرية والشركاء.

٣١ - وعلى الرغم من الانخفاض العام، زاد عدد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الجنسي من ٥٥ عام ٢٠١٦ إلى ١٣٨ عام ٢٠١٧ بسبب الانتهاكات الواسعة النطاق والهجمات العشوائية ضد المدنيين التي يتعرض فيها الأطفال في كثير من الأحيان للعنف الجنسي. وفي ٢٠١٨، انخفض عدد الحالات إلى ٦٢، تم التحقق من ٣٦ منها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩.

٣٢ - وعموماً، كانت فصائل ائتلاف سيليكسا السابق هي المرتكب الرئيسي لجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال (١٣٨ حالة)، ما يشكل نسبة ٤٧ في المائة من العدد الإجمالي. وعلى وجه التحديد، توزعت هذه الحالات بحسب الفصائل كالتالي: الحركة الوطنية (٤٠)، والجبهة الشعبية (٣٧)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (٢١)، وعناصر مجهولة الهوية تابعة لائتلاف سيليكسا السابق (١٥)، والاتحاد من أجل السلام (١٢)، والحركة الوطنية/فصيل الثورة والعدالة (٩)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٤). أما الحالات المتبقية (١٥٤) فقد نُسبت إلى ميليشيات أنتي بالاك (٤٨)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (١٥)، والجبهة الديمقراطية (١٢)، وجيش الرب للمقاومة (٩)، وجماعات PK-5 (٧)، وفصيل الثورة والعدالة (٥)، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية (٣)، وجماعة سيريري (١)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (٤٥)، وكذلك القوات الحكومية (٨) بينها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (٥) وقوات الشرطة المساعدة (٢) والجمارك (١).

٣٣ - وكثيراً ما كان العنف الجنسي يحدث في سياق انتهاكات خطيرة أخرى، مثل التجنيد والاستخدام أو الاختطاف. فعلى سبيل المثال، تعرض ما مجموعه ١٤٣ من الفتيات للانتهاك الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه لم يجر التحقق في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلا من اثنتين من حالات الاغتصاب التي ارتكبتها عناصر من الاتحاد من أجل السلام في حق الفتيان، يُعتقد أن عدد الحالات التي تتعلق بالفتيان هو أعلى من ذلك بكثير. ويعزى النقص في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المرتكبة ضد الفتيان إلى الوصم الاجتماعي وعدم كفاية الخدمات بالنسبة للضحايا من الذكور.

٣٤ - وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٩ في المائة من الضحايا (٢٩) تعرضوا للاغتصاب الجماعي بينما استُهدف آخرون وفقاً لأصلهم الديني و/أو العرقي من قبل عناصر تنتمي إلى فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (١٣)، وهي الاتحاد من أجل السلام (٥)، والحركة الوطنية (٣)، والجبهة الشعبية (٢)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف سيليكسا السابق (٢)، وائتلاف الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (١)،

وكذلك حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (٢)، وميليشيات أنتي بالاكا (١). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في إحدى قرى مقاطعة باس - كوتو، اختطف عدد غير محدد من عناصر الاتحاد من أجل السلام صبيًا يبلغ من العمر ١٧ عامًا وتناوبوا على اغتصابه على مدار يومين. ووقعت هذه الحادثة أثناء هجوم شنه الاتحاد من أجل السلام، مورس فيه عنفٌ جنسي ضد المجتمع المحلي، طال رجالًا وفتيانًا باعتباره شكلاً من أشكال العقوبة. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تناوب عناصر تابعون لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مسلحون بينادق كلاشنيكوف على اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٧ عامًا أثناء هجوم شنته على بوكارانغا (مقاطعة أوهام - بندي). فقد أوقف أربعة عناصر من المجموعة يرتدون زياً عسكرياً الضحية على الطريق المؤدي إلى قرية كوندجولي، وجروها إلى الأدغال، وطرحوا طفلها أرضاً، وتناوبوا على اغتصابها. وتلقت الضحية مساعدة طبية من منظمة غير حكومية دولية.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقي القبض على خمسة فقط من مرتكبي العنف الجنسي ضد الأطفال، بينهم فرد من كلٍ من الجماعات المسلحة مليشيات أنتي بالاكا والاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية، ومساعد شرطة وجندي من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وحُكم على عنصري الاتحاد من أجل السلام وميليشيات أنتي بالاكا بالسجن لمدة ٦ أشهر و ١٠ سنوات على التوالي. وكان مساعد الشرطة وعناصر الجبهة الشعبية رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة وقت كتابة هذا التقرير، بينما أفرج المدعي العام العسكري عن الجندي لعدم كفاية الدليل على حسب ما أفيد.

## دال - الاختطاف

٣٦ - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف ٢٧٦ طفلاً (١٠٥ فتيات و ١٧١ فتى)، بزيادة ٧ في المائة بالمقارنة مع تقريرَي السابق (٢٥٧ طفلاً). وزادت عمليات الاختطاف من ٩٨ طفلاً في عام ٢٠١٦ إلى ١٠١ طفل في عام ٢٠١٧ قبل أن تنخفض إلى ٦٢ طفلاً في عام ٢٠١٨ و ١٥ طفلاً في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتسن التحقق من تقارير عن اختطاف ١١ طفلاً في عام ٢٠١٦، و ١٢ طفلاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واستُخدم الاختطاف في الغالب كوسيلة للتجنيد (٩٧ في المائة من الحالات)، وفي بعض الحالات للحصول على فدية (٥ فتيات) أو لأغراض جنسية (٨ فتيات).

٣٧ - وفي شكلٍ عام، كان جيش الرب للمقاومة مسؤولاً عن أكبر عدد من عمليات الاختطاف التي طالت ١١٤ طفلاً (٣٩ فتاة و ٧٥ فتى)، وهو ما يمثل ٤٢ في المائة من العدد الإجمالي، تليه فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (٦٧: ٣٤ فتاة و ٣٣ فتى). وعلى وجه التحديد توزع ضحايا الخطف الذي قامت به فصائل ائتلاف سيليكسا السابق كالتالي: الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٩ فتيات و ١٦ فتى)؛ والجبهة الشعبية (١٢ فتاة و ٨ فتيان)، والحركة الوطنية (٨ فتيات و ٤ فتيان)، والحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة (٣ فتيات و فتى)؛ والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (فتيان)، والاتحاد من أجل السلام (فتاتان)، وعناصر مجهولة الهوية تابعة لائتلاف سيليكسا السابق (فتيان). وبالإضافة إلى ذلك، نُسبت عمليات اختطاف إلى ميليشيات أنتي بالاكا (٥٥: ٢٨ فتاة و ٢٧ فتى)، والجبهة الديمقراطية (٧ فتيان)، وجماعات PK-5 (٧ فتيان)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (٣ فتيان)، وجماعة الثورة والعدالة (فتى واحد؛ وفتاة واحدة)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (فتاة واحدة، و ٢٠ فتى).

٣٨ - وفي عام ٢٠١٦، أدى تكثيف أنشطة جيش الرب للمقاومة في شرق وجنوب شرق البلد (مقاطعات باس - كوتو، ومبومو، وهو - مبومو، وهوت - كوتو) إلى اختطاف ٨٤ طفلا (٢٩ فتاة و ٥٥ فتى)، وهو ما يمثل أكثر من ٨٥ في المائة من الأطفال المختطفين في تلك السنة. واستُخدم الأطفال كحقالين، وفي نهب السلع، وفي مهام دعم أخرى. وتعرضت جميع الفتيات المختطفات الـ ٢٩ للعنف الجنسي أثناء أسرهن. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، انشق أحد مقاتلي جيش الرب للمقاومة مع "زوجته"، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما. واعتقلا عندما تعرفت عليهما السلطات في مقاطعة مبومو. وأطلق سراح الفتاة بعد مرور أسبوعين. بيد أن البالغ الهارب من جيش الرب للمقاومة، الذي كان قد اختُطف هو نفسه في أوغندا عندما كان عمره ١٢ عاما، توفي في عام ٢٠١٨ أثناء عملية تسليمه التي طال أمدتها لتمكينه من العودة إلى الوطن.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٧، حدث ارتفاع حاد في عدد المختطفين على أيدي ميليشيات أنتي بالاكا (٣٧)، وهو ما يمثل أكبر عدد من الحالات، يليها جيش الرب للمقاومة (٢٠). واختطف ٤٥ في المائة من الأطفال خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ في مقاطعتي هوت - كوتو وهو - مبومو خلال هجمات شنتها الجماعات المتنافسة على المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، اختطفت ميليشيات أنتي بالاكا ٢٥ طفلا خلال أربع هجمات ضد معازل الاتحاد من أجل السلام في مقاطعة هوت - كوتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي مستوطنة تابعة لفولاني في مقاطعة أوهام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ولم يعد الأطفال بعد.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٨، وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، سُجل انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة في عدد عمليات الاختطاف التي تم التحقق منها مقارنة بعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٦. ويعزى ذلك في الغالب إلى انخفاض في أنشطة جيش الرب للمقاومة. وكانت فصائل ائتلاف سيليكاس السابق هي الجهة الجانية الرئيسية المسؤولة عن ٣٨ عملية اختطاف، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٢٥)؛ والجبهة الشعبية (٩)؛ والحركة الوطنية (٢)؛ والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (٢)، في حين اختطف جيش الرب للمقاومة ١١ وميليشيات أنتي بالاكا ١٠. وعلى سبيل المثال، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اختطف عناصر يشتهب في انتمائهم إلى الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى ١٠ فتية من الفولاني بالقرب من باوا (مقاطعة أوهام بيندي)، استُخدموا لاحقا في أداء مهام دعم. وهرب الفتيان بعد أربعة أيام من الأسر.

## هاء - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

٤١ - لا يزال النظامان التعليمي والصحي الضعيفان أصلا متأثرين بشدة باستمرار القتال والعنف الطائفي، مما يحرم مئات آلاف الأطفال من حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية الأساسية. وتعرضت المدارس والمستشفيات للاعتداء والتدمير والحرق والنهب على أيدي جماعات مسلحة أو استخدمت لأغراض عسكرية، وتعرض موظفو التعليم والصحة للتهديد والقتل.

٤٢ - وتم التحقق من إجمالي ١٣٨ حادث اعتداء على المدارس (٧٤) والمستشفيات (٦٤) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بتقريبي السابق (١٣١ اعتداء: ٩٨ على المدارس و ٣٣ على المستشفيات). وإجمالا، انخفضت الاعتداءات على المدارس، في حين زادت على المستشفيات بنسبة ٤٨ في المائة.

## الاعتداءات على المدارس

٤٣ - ما برحت الاعتداءات على المدارس تتزايد باطراد منذ عام ٢٠١٦ (٨)، وبلغت الحوادث المؤكدة ذروتها في عام ٢٠١٨ (٣٤). ونُسبت معظم الاعتداءات على المدارس إلى فصائل ائتلاف سيليكيا السابق (٥١)، التي تمثل ٦٩ في المائة من العدد الإجمالي. وتوزعت الاعتداءات بحسب فصائل ائتلاف سيليكيا السابق كالتالي: الاتحاد من أجل السلام (١٩)، والجبهة الشعبية (١٠)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (١٠)، والحركة الوطنية (٧)، وعناصر مجهولة الهوية في ائتلاف سيليكيا السابق (٤)، والتجمع الوطني (١). وضم الجناة الآخرون ميليشيات أنبي بالাকা (٧)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (٥)، وجماعة الثورة والعدالة (٣)، وجيش الرب للمقاومة (٢)، وجماعات PK-5 (١)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (٥). ووثقت فرقة العمل القطرية نمطا من الاعتداءات المتعمدة والمنهجية على المدارس يُتبع باعتباره شكلا من أشكال العمل الانتقامي. ووقع ما يقرب من نصف هذه الاعتداءات في عام ٢٠١٨، ارتكبت أكثر من ثلثها (٢٦) فصائل ائتلاف سيليكيا السابق في ولاية أوكا خلال مواجهات بين الجماعات المسلحة. وعلى سبيل المثال، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، وأثناء اشتباكات وقعت بين الاتحاد من أجل السلام وميليشيات أنبي بالাকা في سيكو، نهب عناصر الاتحاد من أجل السلام وأزلت أسطح ونوافذ وأبواب ست مدارس في قريتي تاغبارا وسيكو.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من ٣٥ حادثة استخدام للمدارس من قبل الجماعات المسلحة، نُسب معظمها إلى فصائل ائتلاف سيليكيا السابق (٣١). وأقامت الجماعات المسلحة عموما قواعدها في المدارس واستخدمت مقاعد الدراسة والسقوف والنوافذ والأبواب كحطب، ودمرت مواد المعلمين قبل مغادرتهم. وأدى التواصل المستمر بين فريق العمل القطري والجماعات المسلحة من أجل إخلاء المدارس إلى تراجع هذه الممارسة بين عامي ٢٠١٦ (٢٢) و ٢٠١٧ (٣). وعلى سبيل المثال، في أعقاب الدعوة التي أطلقتها البعثة المتكاملة في بداية العام الدراسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أخلّت الحركة الوطنية والجبهة الديمقراطية ست مدارس في مقاطعتي أوهام ونا مامبيري. وأمكن بفضل الدعوة التي أُطلقت في وقت سابق إخلاء مدارس في بكالا وموروبا كان يشغلها الاتحاد من أجل السلام، ومدارس في مبريس كانت تشغلها الجبهة الشعبية. وفي السابق، كانت المدارس تُنهب وتُستخدم أثناء الأعمال العدائية. وأفيد بأن الاتحاد من أجل السلام استخدم المدرسة في باكالا للقيام بعمليات إعدام مزعومة بدون محاكمة طالت ٢٧ رجلا وصيبا أتهموا بأنهم أعضاء في ميليشيات أنبي بالাকা. وزاد عدد المدارس المستخدمة لأغراض عسكرية إلى ست مدارس في عام ٢٠١٨، وتم التحقق من ثلاث مدارس أخرى في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

٤٥ - واتخذت قوة البعثة المتكاملة خطوات حازمة لتنفيذ توجيه البعثة بشأن حماية المدارس والجامعات الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واستخدمت البعثة هذا التوجيه كأداة لدعوة الجماعات المسلحة إلى إخلاء المدارس بالتنسيق مع مجموعة التعليم.

## الاعتداءات على المستشفيات

٤٦ - زادت الاعتداءات على المستشفيات تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١٦ في عام ٢٠١٦ إلى ١٩ في عام ٢٠١٧ إلى ٢٢ في عام ٢٠١٨. وتم التحقق من سبع حوادث في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وارتكبت فصائل ائتلاف سيليكيا السابق ما مجموعه ٣٠ اعتداءً (٤٧ في المائة)،

موزعة كما يلي: الجبهة الشعبية (٩)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (٨)، والاتحاد من أجل السلام (٦)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٢)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف سيليكاس السابق (٢) والحركة الوطنية (١) والتجمع الوطني (١) والحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة (١). وتُنسبت بقية الاعتداءات (٣٤) إلى ميليشيات أنتي بالাকা (١٨)، وجيش الرب للمقاومة (٣)، ووحدة مختلطة من الشرطة والدرك (١)، والجبهة الديمقراطية (١)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (١١). وشملت هذه الاعتداءات مقتل ستة موظفين طبيين وعدد غير معروف من المرضى، ونهب أدوية ولوازم طبية. وعلى سبيل المثال، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، دخل عناصر من ميليشيات أنتي بالাকা مستشفى بانغاسو بجنا عن مرضى مسلمين انتقاما لوفاة أحد رفاقهم. واقتادوا امرأتين من الفولاني، وقتلوهما لاحقا. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتدت الجبهة الشعبية على مستشفى بريا، واختطفت عنصرين جرحيين من ميليشيات أنتي بالাকা انتقاما لوفاة عنصر تابع للجبهة الشعبية.

٤٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، وفي أنديروشسو، وهي منطقة تقع على مشارف بريا، أوقفت عناصر تابعة للجبهة الشعبية ممرضا أثناء عودته من إجلاء مريض مصاب إلى بونغو (مقاطعة هوت - كوتو) ونحرته. وفي حالة أخرى، في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، وقعت اشتباكات بين ميليشيات أنتي بالাকা ورجال مسلحين من فولاني في مستشفى غامبو (مقاطعة مومو) مما أسفر عن مقتل ستة موظفين طبيين من منظمة وطنية ونهب المركز الطبي.

٤٨ - ووقع أكثر من ثلث (٢٢) إجمالي عدد الهجمات في عام ٢٠١٨، حيث استهدفت الجماعات المسلحة المستشفيات والموظفين الطبيين، وقتلتهم أحيانا، لمنع تقديم المساعدة الطبية إلى الجماعات والمجتمعات المحلية المتناحرة. ووقعت نسبة ٧٤ في المائة من هذه الحوادث (١٧) في الشرق أثناء القتال الدائر بين التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام في مقاطعتي أواكا وهوت - كوتو، وكذلك بين ميليشيات أنتي بالাকা والاتحاد من أجل السلام في مقاطعة مومو.

## واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٣٤٢ حادثة مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وهي تمثل زيادة مقارنةً بتقريبي السابق (٢٨٤). وازدادت الحوادث باطراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فارتفع عددها من ٧٢ حادثة في عام ٢٠١٦ إلى ١٠١ حادثة في عام ٢٠١٧، وإلى ١٢٠ حادثة في عام ٢٠١٨. وتمّ التحقق من ٤٩ حادثة في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وشملت الحوادث حالات من الدخول عنوة إلى مجتمعات المساعدة الإنسانية ونهبها، والتحرش بالعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية عند نقاط التفتيش، والاعتداء الجسدي، بما في ذلك اختطاف وقتل عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، مما أثر بشكل كبير على إيصال المساعدة إلى مئات الآلاف من الأطفال.

٥٠ - وتُنسبت الحوادث إلى فصائل ائتلاف سيليكاس السابق (١١٣)، وهو ما يمثل ثلث العدد الإجمالي، توزعت على النحو التالي: الجبهة الشعبية (٣٣)، وعناصر مجهولة الهوية تابعة لائتلاف سيليكاس السابق (٢٦)، والاتحاد من أجل السلام (٢٣)، والحركة الوطنية (١٧)، والحركة الوطنية/جماعة الثورة والعدالة (٦)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (٦)، والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (٢). أما الحوادث الباقية فتُنسبت إلى ميليشيات "أنتي بالাকা" (٩٥)، وجيش الرب للمقاومة (٩)، والجبهة الديمقراطية (٤)، وحركة

العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (٣)، وجماعة الثورة والعدالة (١)، وأفراد مسلحين مجهولي الهوية (١١٢). وكانت القوات الحكومية، وبالتحديد قوات الدرك، هي الجهة المسؤولة عن ٥ حوادث.

٥١ - وفي عام ٢٠١٦، وقع معظم الحوادث في مقاطعات نانا - غريبيزي، وهوت كوتو، وأوهام - بيندي، وأوهام، التي كانت تشهد نزاعات وأنشطة مكثفة للجماعات المسلحة. وعلقت منظمات غير حكومية وطنية ودولية عملها مؤقتاً في كاغا - باندورو وباتانغافو وبوكورانغا لعدة أسابيع في أعقاب مقتل موظفين تابعين لها وتوجيه تهديدات إلى آخرين. ولم تتمكن فرقة العمل القطرية من أن تحدد ما إذا كانت تلك الحوادث قد وقعت بإذن مباشر من قادة الجماعات المسلحة المختلفة أم لا. وقد ارتكب تلك الحوادث عموماً أفراد جماعات مسلحة وأفراد مسلحون مجهولو الهوية يحتاجون إلى ما يسدون به الرمق للبقاء على قيد الحياة. أما الحوادث المتعلقة بجيش الرب للمقاومة فقد استهدفت عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من أجل الحصول على معدات الاتصالات الموجودة بحوزتهم، لكي تعزز تلك الجماعة قدرة الاتصالات لديها، مما أضعف نظم الإنذار المبكر للمجتمعات المحلية المعنية.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٧، سُجِّلت زيادة حادة في حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية. واستهدفت الجماعات المسلحة عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من أجل الكسب المالي في المنطقة الشمالية الغربية، ومن أجل منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين من مجتمعات "متنافسة" في المنطقة الجنوبية الشرقية. وقُتل ١٤ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقدمت ميليشيات "أنتي بالاكا" على نهب قواعد تابعة لمنظمات غير حكومية دولية وإلحاق أضرار بمركباتها، الأمر الذي أدى إلى تعليق الأنشطة الإنسانية بصفة مؤقتة في باتانغافو (مقاطعة أوهايم)، مما أضر على ٢٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وفي كابو (مقاطعة أوهايم)، اضطرت المنظمتان العاملتان الوحيدتان من المنظمات غير الحكومية إلى المغادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في أعقاب هجمات شنتها الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى ومقتل سائق على أيدي عناصر تلك الحركة.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٨، سُجِّلت زيادة أخرى في حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية (١٢٠)، ولا سيما في مقاطعتي أوهايم، ونانا - غريبيزي. وكانت الجهات الضالعة في تلك الحوادث عناصر مسلحة مجهولة الهوية (٥٧)، وفصائل من ائتلاف سيليكاس السابق (٣٣)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (٢٩)، وجيش الرب للمقاومة (١). وقُتل ٦ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وأصيب ٢٣ بجروح، واختطف خمسة. وعلقت ٢٥ من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أنشطتها مؤقتاً في جميع أنحاء البلد خلال السنة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، سُجِّل ارتفاع حاد بشكل خاص في الأنشطة الإجرامية التي استهدفت العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كاغا - باندورو. وكانت الجهات الضالعة في معظم تلك الحوادث أفراداً مجهولي الهوية (٢٠) يشتهب في أنهم عناصر من الحركة الوطنية، وذلك تعبيرا عن سخطهم إزاء إعادة توزيع الحوافز المالية التي تلقاها قادة الجماعات المسلحة خلال اجتماع عقد في آب/أغسطس في الخرطوم لمعالجة قضايا السلام.

٥٤ - وفي أوائل عام ٢٠١٩، تم التحقق من ٤٩ حادثة، بما في ذلك مقتل اثنين من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على أيدي عناصر من الاتحاد من أجل السلام وعناصر مسلحة مجهولة الهوية. وكانت فصائل من ائتلاف سيليكاس السابق هي الجهات الرئيسية الضالعة (١٨)، بينما لم تُنسب ١٧ حادثة إلى جهة بعينها.

## رابعا - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاق سراح ما مجموعه ٦٥١ طفلا (٥٩٦ فتاة و ٦٠٥٥ فتى) من الجماعات المسلحة، بينهم ٦٣٨٣ طفلا (١٧٦٨ فتاة و ٤٦١٥ فتى) تم فصلهم نتيجة التواصل المباشر لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مع الجماعات المسلحة، باستثناء جيش الرب للمقاومة. وانخفض عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة من ٣٨٩٧ في عام ٢٠١٦ إلى ١٨١٦ في عام ٢٠١٧، وانخفض مجددا إلى ٥٦٩ في عام ٢٠١٨. ويمكن أن يعزى الانخفاض الكبير في عام ٢٠١٨ إلى تحديات حالت دون التواصل مع الجماعات المسلحة التي كانت أقل تركيزا على المسائل المتعلقة بالأطفال. ومع ذلك، وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٩، قدمت فصائل من ائتلاف سيليكسا السابق في كاغا - باندورو قوائم لأطفال تم التعرف عليهم إلى فرقة العمل القطرية من أجل التحقق، مما أدى إلى فصل ١٠١ طفل من الجبهة الشعبية (٣٤)، والحركة الوطنية (٣٥)، وائتلاف سيليكسا السابق المتجدد (٣٢).

٥٦ - ومن مجموع بلغ ٦٣٨٣ طفلا، انفصلت ما نسبته ٦٦ في المائة (٢٦٣٤) منهم عن ميليشيات "أنتي بالاكّا"، تليها جماعة الثورة والعدالة (٩٣٤)، والجبهة الشعبية (٥٥٤)، والاتحاد من أجل السلام (٢١٢)، والحركة الوطنية (١٨٥)، فالتجمع الوطني (١٥٩)، فائتلاف سيليكسا السابق المتجدد (٥٥)، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (١٩)، فتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام (٢). وإضافة إلى ذلك، تعرفت فرقة العمل القطرية على ٢٢٦٨ طفلا انفصلوا من تلقاء أنفسهم (٨٢٨ فتاة و ١٤٤٠ فتى) عن ميليشيات "أنتي بالاكّا" (١٨٠٣)، وعن جماعة الثورة والعدالة (٤٦٥)، وانضموا إلى برامج لإعادة الإدماج تنفذها جهات شريكة لليونيسف.

٥٧ - ونُفذت برامج لإعادة الإدماج في معظم أنحاء البلد، تنطوي على إجراء فحص طبي، واقتفاء أثر الأسر ولمّ شملها، وتقديم المساعدة النفسية - الاجتماعية، وتوفير التدريب التعليمي أو المهني. بيد أن إعادة إدماج الأطفال تواجه تحديات هائلة بسبب انعدام الأمن في المناطق التي يتم فيها تحديد أطفال ملحقين بالجماعات المسلحة والمكان الذي ينبغي أن يتلقوا فيه دعما فوريا، أو يتم فيه جمع شملهم مع أسرهم. وتشمل التحديات الأخرى أيضا إغلاق المدارس لأبوابها، والوصم المستمر، ورفض المجتمعات المحلية قبول أطفالها، ونقص الأموال، وعدم وجود جهات شريكة. ونتيجة لذلك، فإن واحدا من كل أربعة أطفال مسرّحين منذ عام ٢٠١٤ لم يُسجّل في برامج إعادة الإدماج.

٥٨ - ومن أجل زيادة فرص العمل، تم تحديد أنشطة التدريب المهني في مختلف القطاعات، بما في ذلك حفر آبار المياه يدويا، واستحداث مضخات المياه اليدوية، والحبازة، بما يوسّع خيارات التدريب بالنسبة للبنين والبنات. ووفقا لما جاء في شهادات أطفال مستفيدين من تلك الأنشطة، فإن تلك الفرص الجديدة تتيح لهم التطلع إلى المستقبل. ولا يزال سوق العمل الحالي يشكل التحدي الرئيسي فيما يتعلق بتشغيل أولئك الشباب.

٥٩ - وتلقّى ضحايا العنف الجنسي الرعاية من خلال نظم للإحالة أُنشئت في إطار تقديم المساعدة لحماية الطفل ومكافحة العنف الجنساني. وجاء الدعم المقدم من اليونيسف لإعادة الإدماج في المدارس للأطفال ضحايا العنف الجنسي في إطار الحماية في حالات الطوارئ، وإجراءات التدخل في مجال التعليم. وفي عام ٢٠١٨، أطلقت اليونيسف مبادرة لإشاعة بيئة تعلم واقية، تم خلالها تدريب ٦٠٠ مدرس

١٨٢ مدرسة على منهجية بيئة التعلم الواقية. ومن خلال تلك المبادرة، وضعت المدارس المستفيدة - إلى جانب المجتمع المحلي - خططاً من أجل حماية ٣٠٠ ٢٧ طفل. ويتم تأهيل المعلمين والمجتمعات المحلية للكشف عن حالات العنف الجنسي في المدرسة أو في المجتمع المحلي، ولتوفير الدعم النفسي - الاجتماعي الأساسي، وإحالة الحالات من أجل تلقي الخدمات اللازمة عندما تكون متاحة.

## خامسا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات القائمة في هذا المجال

### ألف - خطط العمل والحوار مع الجماعات المسلحة

٦٠ - اعتمدت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مُتَّجاً مختلفة للتواصل مع أطراف النزاع. وبما أن فصائل ائتلاف سيليكسا السابق لا تزال تحافظ على تسلسل قيادي قوي، فإن الحوار مع الجبهة الشعبية والحركة الوطنية والاتحاد من أجل السلام والتجمع الوطني أُجْرِي من خلال قادة كل جماعة من تلك الجماعات. بيد أن هياكل القيادة المتباعدة والمحلية لميليشيات "أنتي بالাকা" جعلت من الضروري إقامة حوار مع القادة المحليين في العديد من المواقع. ومن ثم، ففي حين تقوم فرقة العمل القطرية بالتواصل بنشاط مع فصائل ائتلاف سيليكسا السابق لغرض خطط العمل، فإن التواصل مع ميليشيات "أنتي بالাকা" لم يبدأ نظراً لأن سلسلة القيادة والتحكم فيها متباعدة.

٦١ - وفي عام ٢٠١٧، نجحت البعثة في الدعوة مع الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام من أجل إصدار أوامر قيادية عسكرية تقضي بوقف تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدرت الجبهة الشعبية أمراً قيادياً طلبت فيه من "جنرالاتها" وضباطها وضباط الصف فيها تحديد جميع الأطفال المتواجدين في صفوف الوحدات التابعة لكل منهم، وفصل أولئك الأطفال من صفوفها، وتسليمهم إلى البعثة واليونيسف، ومَنَح الأمم المتحدة إمكانية وصول غير محدود كي تتمكن من التحقق من وجود أطفال في قواعد كل منها. وفي ٢٧ أيار/مايو، عينت الجبهة الشعبية أربع جهات تنسيق لحماية الطفل، وأعدت تلك الجهات قوائم بالأطفال المراد فصلهم، واضطلعت بأنشطة توعوية في صفوف عناصر الجبهة في مجال حماية الطفل. وكذلك، أصدر الاتحاد من أجل السلام أمراً قيادياً في ٢٥ أيلول/سبتمبر يتم بمقتضاه تيسير الإفراج عن ٢١٢ طفلاً من صفوف تلك الجماعة، خلال الفترة قيد الاستعراض. واستخدمت فرقة العمل القطرية الأمرين القياديين بنجاح أداةً للدعوة من أجل التوصل إلى الإفراج عن الأطفال. ونتيجة لحوار دام أربع سنوات، وقَّع كلٌّ من الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام، خطة عمل لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٩، على التوالي.

٦٢ - وأسفر تواصل مماثل مع الحركة الوطنية عن توقيع خطة عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، في أيار/مايو ٢٠١٨. وعيَّنت الحركة الوطنية، بعد توقيعها، أربع قادة عسكريين في المناطق جهات تنسيق لحماية الطفل، واصلت فرقة العمل القطرية العمل معهم على تحديد الأطفال لغرض فصلهم من صفوف الحركة. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، أصدرت الحركة أمراً قيادياً وعينت ست جهات تنسيق أخرى لحماية الطفل تابعة للحركة.



٦٣ - وبرزت أيضا تحديات حالت دون إقامة حوار مع الجماعات المسلحة من أجل إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة بسبب انقسام الجماعات المسلحة، وتزايد أعدادها، وحل بعضها الآخر، فضلا عن تشكّل تحالفات عفوية، مما أعاق تحديد التسلسل القيادي، وإسناد الانتهاكات إلى جماعات مسلحة بعينها.

٦٤ - وعملت فرقة العمل القطرية، ابتغاء تعزيز أنشطتها في مجال الدعوة مع الجماعات المسلحة، مع جهات أخرى صاحبة مصلحة، مثل ممثلي السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو الذي أوصى به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2016/3)، عملت فرقة العمل القطرية مع ممثلي المنبر الديني لأفريقيا الوسطى الذي سيُجلب رسائل عامة لحملة اليوم الدولي لمكافحة استخدام الأطفال الجنود لعام ٢٠١٦، أو "يوم اليد الحمراء" موجهة إلى قيادات الجماعات المسلحة من أجل تشجيعها على إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وعلى الإفراج عن الأطفال المتواجدين في صفوفها. وفي عام ٢٠١٧، أدت زعامات دينية أيضا دورا هاما في المساعدة على الإفراج عن خمس فتيات محتطفات كنّ محتجزات كرهائن لدى جماعة مسلحة في بانغاسو (مقاطعة مبولمو).

## باء - تعزيز الإطار التشريعي والمساءلة

٦٥ - في تطور إيجابي، وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي بذلتها البعثة المتكاملة، صدقت الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وعقدت وزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة شؤون المرأة والأسرة وحماية الطفل، حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٨، لتفعيل البروتوكول الاختياري ثم وضعنا لاحقا بروتوكول تسليم لمعاملة الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة ونقلهم، كخطوة أولى لحماية أولئك الأطفال. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان بروتوكول التسليم قيد التنقيح بما يضمن مراعاته للتشريعات الوطنية المحدثة.

٦٦ - وبعد إطلاق المجتمع المدني دعوة قوية بدعم من اليونسيف، قدمت وزارة النهوض بالأسرة والمرأة وحماية الطفل في آذار/مارس ٢٠١٩ مشروع قانون بشأن حماية الطفل إلى لجنة وطنية معنية بالقانون والنصوص القانونية لاستعراضه. وأسهمت فرقة العمل القطرية وجهات فاعلة أخرى معنية بحماية الطفل في صياغة المشروع وتأكدت من إدراج أحكام تجرّم تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتعزيز حمايتهم باعتبارهم ضحايا في المقام الأول. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان مشروع القانون قيد النظر من جانب الحكومة ولم يكن قد قُدم بعد إلى البرلمان.

٦٧ - وإضافة إلى ذلك، أُدرجت معايير لحماية الطفل في جميع مراحل وضع عمليات العدالة الانتقالية. وعلى سبيل المثال، يخضع جميع الأفراد الذين ينخرطون في قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى لغربة تجريبها البعثة، تشمل الوقوف على ما إذا كانوا ضالعين في انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، للتأكد من عدم السماح بانضمام المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى تلك القوات.

٦٨ - وبدأ المحكمة الجنائية الخاصة أعمالها في عام ٢٠١٨، ما سيُتيح إمكان مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، يُتوقع من لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة والتعويضات، لم تُنشأ بعد، أن تلقي الضوء على أنماط الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأن تلي احتياجات الضحايا، والعمل في الوقت نفسه على تيسير إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم الأصلية. ويتسم جانب إعادة الإدماج بأهمية خاصة في الحالات التي يسود فيها الخوف و/أو الريبة من الأطفال

الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم. ولا يُتوقع أن يمثل أمام المحكمة الجنائية الخاصة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة.

٦٩ - وبذلت الحكومة جهوداً للمقاضاة على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وذلك من خلال المحاكم المدنية العادية. وألقي القبض على ٢٤ جانياً بينهم مدنيون وأفراد من الأطراف في النزاع، وُجّهت تهم إلى ٢٣ منهم وأُنزلت بأربعة منهم عقوبات بالسجن راوحت بين ١٨ شهراً والسجن مدى الحياة لقيامهم باغتصاب وقتل أطفال. بيد أن الإفلات من العقاب لا يزال مبعثاً للقلق في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٠ - وفي عام ٢٠١٨، نُقل اثنان من قادة ميليشيات أنتي بالاكابا، هما ألفرد بيكاتوم الملقب رامبو، وبارتريس - إدوار نغيسونا، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بينها تجنيد واستخدام أطفال دون ١٥ سنة من العمر. وكانت السلطات الفرنسية ألقت القبض على الأخير في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في باريس بموجب مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، ونُقل لاحقاً إلى لاهاي.

## جيم - الدعوة إلى حماية الطفل وتعميم مراعاتها

٧١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفي أعقاب مؤتمر دولي حول نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة إدماجهم إلى الوطن عُقد بقيادة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبحت اليونيسف عضواً في لجنة استراتيجية وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وخلال المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي عام ٢٠١٩، دعت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وقيادة البعثة المتكاملة إلى إدراج أحكام متعلقة بحماية الأطفال في عملية السلام بما يراعي بشكل أفضل احتياجات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وفي الاتفاق، أقرت الأطراف الموقعة بأن الأطفال والنساء هم الأكثر تضرراً من النزاع وأعربت عن التزامها بمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضدهم، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي، والاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وعلى المدارس والمستشفيات. ويجرى رصد انتهاكات الاتفاق، بما فيها تلك التي تمس بالأطفال، والإبلاغ عنها من خلال آليات الرصد المنصوص عليها فيه.

٧٢ - وقدمت البعثة المتكاملة التدريب في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل إلى ٢٦٣ من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك، مع تركيز على قضاء الأحداث، وعلى مسؤولياتهم عن حماية الأطفال في سياق النزاع المسلح. وعلى غرار ذلك، تلقى ٩٥٦ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة تدريباً في مجال حماية الطفل وواجبهم بحماية الأطفال في الأراضي الخاضعة لسيطرتهم. وجرى توعية أكثر من ١٦٠٠٠ من أفراد وقادة المجتمعات المحلية وأعضاء المجتمع المدني بحقوق الطفل بغية تمكينهم من الاضطلاع بدور أكبر في حماية الأطفال على مستوى المجتمعات المحلية، وتيسير الإنذار المبكر في ما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الطفل.

٧٣ - وقدمت فرقة العمل القطرية التدريب إلى ٩٥٦ من العاملين الفاعلين في مجال حماية الطفل بينهم أعضاء في منظمات غير حكومية دولية ووطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف تعزيز قدراتهم على رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها وتوثيقها.

٧٤ - كما دربت البعثة المتكاملة أكثر من ٥٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين بالبعثة، في مجال حماية الطفل. وجرى التركيز في شكل خاص على الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وفي ما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحظر استخدام عمالة الأطفال، وحماية المؤسسات التعليمية من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٧٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر قائد قوة البعثة أمراً توجيهياً بشأن حماية الطفل، يجرى العمل حالياً على بدء تنفيذه من قبل قوة البعثة بدعمٍ من قسم حماية الطفل التابع لها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان العمل جارياً على إعداد أمر توجيهي صادر عن مفوض الشرطة بشأن حماية الأطفال.

٧٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، سافرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حيث التقت كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وممثلي الجماعات الإجرامية بمنطقة PK5 في بانغي، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وشركاء الأمم المتحدة، والزعماء الدينيين والمجتمع المدني. وفي اجتماع عُقد في كاغا بانورو مع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وائتلاف سيليكسا السابق المتجدد وميليشيات أنتي بالاكا، شجعت ممثلي الخاصة الجماعات المسلحة على الإسراع في اعتماد خطط عمل للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتنفيذها بالكامل. ووقعت الجهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام خطتي عمل في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٩، على التوالي. وضمت صوتها أيضاً إلى صوت الحكومة للمناداة بوضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وأطلقت حملتها بعنوان ”تحركوا من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة“. وفي ٢٠ أيار/مايو، قدمت ممثلي الخاصة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن نتائج زيارتها.

## سادسا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان والرد عليهما

٧٧ - من بين الضحايا المزعومين والمؤكدتين للاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين أُبلغت البعثة بهما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٩ في ما يتعلق بأفراد البعثة، ١٤٩ منهم كانوا أطفالاً عند وقوع الحادثة، وتقدم بشكوى ١٢٥ من الضحايا المزعومين في عام ٢٠١٦ بشأن حوادث مزعومة وقعت خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ومن هؤلاء الضحايا المزعومين الـ ١٢٥، كانت الادعاءات بحصول انتهاك جنسي مدعومة بأدلة لـ ١٥ طفلاً، وغير مدعومة بأدلة لـ ٤٨ طفلاً، وما زالت ٦٢ حالة عالقة رهنا بما ستتوصل إليه التحقيقات الوطنية. واعتمد نهج يركز على الضحايا، يتيح لمعظم الضحايا من الأطفال الحصول على الخدمات والتعليم والتدريب المهني. وحُصصت في البعثة وظيفة مدافع عن حقوق الضحايا في الميدان للتأكد من استخدام نهج مراعي للضحايا والأطفال والاعتبارات الجنسانية لإحقاق حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

## سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٧٨ - يساورني القلق إزاء استمرار المستويات العالية من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم وتزايد الاعتداءات على المستشفيات

وخطف الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وأحث جميع الأطراف في النزاع على أن تنهي وتمنع فورا كل الانتهاكات الجسيمة وأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٩ - وأرحب بتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأحث جميع الأطراف الموقعة على أن تعزز جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكامه، بما فيها الأحكام الخاصة بحماية الأطفال وإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

٨٠ - وأرحب بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأحث الحكومة على المسارعة إلى إدماجه في قوانينها الوطنية والإسراع في اعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية الطفل، الذي يشمل تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأشجع أيضا على أن تسارع الحكومة إلى اعتماد البروتوكول المتعلق بتسليم الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة إلى جهات مدنية تُعنى بحماية الأطفال.

٨١ - وأرحب بإحالة قاندي ميليشيات أنتي بالاكا ألفريد بيكاتوم وباتريس - إدوار نغايسوننا إلى المحكمة الجنائية الدولية. بيد أنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأحث السلطات على الإسراع في محاسبة الجناة. وأهيب أيضا بالمحكمة الجنائية الخاصة إدماج كل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في استراتيجية الادعاء الخاصة بها.

٨٢ - وأشعر بالجزع إزاء تزايد حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، بما في ذلك الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني. وأحث جميع الأطراف على كفالة الوصول الآمن والحر للجهات الفاعلة الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين بما يتيح توفير المساعدة الإنسانية اللازمة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٨٣ - يجب إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال. لذا، أحث الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى منع هذه الجريمة والتصدي لها، بما في ذلك من خلال محاسبة مرتكبيها. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة الخاصة بالفتيات والفتيان لدى إعداد البرامج الخاصة بضحايا العنف الجنسي.

٨٤ - وأرحب بتوقيع الحركة الوطنية والجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام خطط عمل لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأطلب تنفيذها الفوري والكامل. وأهيب بالجماعات المسلحة الأخرى أن تعتمد وتنفذ أيضا خطط عمل محددة زمنيا بدعم من الأمم المتحدة.

٨٥ - وأرحب بإفراج الجماعات المسلحة عن أكثر من ٦٠٠ ٨ فتى وفتاة وأحث جميع الجماعات المسلحة على أن تفرج فورا ومن دون شروط عن جميع الأطفال الذين لا يزالون في صفوفها. وعلى وجه الخصوص، أحث الجهات المشاركة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على تبادل قوائم الأطفال الملحقين وتيسير انفصالهم قبل وخلال تنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، أشجع بقوة الحكومة على تعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن لكفالة تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال بالكامل. وعلاوة على ذلك، أدعو الحكومة والجهات الإنمائية الفاعلة إلى دعم أنواع التدريب المهني الابتكاري التي تلائم احتياجات سوق العمل المحلية، ولا سيما خارج بانغي. وأحث الدول الأعضاء والجهات المانحة على الاستثمار في تدابير المنع الطويل الأجل على مستوى المجتمع المحلي وفي وضع برامج مستدامة لإعادة الإدماج تستهدف الأطفال المعرضين للخطر والأشد تضررا.

- ٨٦ - وأحيط علما بالموارد المحدودة المتوفرة لحماية الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى وأهيب بالمجتمع الدولي وأوساط الجهات المانحة دعم ما تقوم به من عمل وتبذله من جهود. وأشجع أيضا الحكومة على أن تكفل تلقي وزارة النهوض بالمرأة وحماية الأسرة والطفل ما يكفي من الموارد والتمويل للتصدي للشواغل المتعلقة بحماية الطفل، وأناشد الجهات المانحة تقديم الدعم المالي والتقني إلى السلطات في هذا الصدد.
- ٨٧ - وأشجع الحكومة والأطراف في النزاع والمجتمع المدني على وضع استراتيجية على الصعيد الوطني، انسجاما مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأناشد أوساط الجهات المانحة دعم تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- ٨٨ - وأكرر تأكيد التزامي بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة والتصدي لهما. واستجابة للمزاعم التي وُجّه انتباهي إليها، أحث الدول الأعضاء المعنية على إجراء تحقيقات وافية وسريعة، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمها.